المسائل النحوية في كتاب لطائف الإشارات
لفنون القراءات للقسطلاني ت (923هـ)
عماد عبد الحميد عبد الهادي
لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها
قسم النحو والصرف

المقدمة

الحمد لله الذي رفع الذين آمنوا والذين أوتوا العلم درجات، وخفض أهل الجهل والزيغ والضلالات ، والصلاة والسلام على نبينا محمد الذي ميَّزه الله بختم الرسالات، وعلى آله وصحبه الذين نصبوا أنفسهم لدحض أهل الكفر والغوايات ، وأظهروا بأفعالهم وأقوالهم الصريحة شواهد الدين الواضحات.

وبعد ..مما لا شك فيه أن توجيه القراءات القرآنية وبيان تخريجاتها في العربية موضوع على قدر من الأهمية، والبحث فيها طريف وشائق ؛وذلك لأنه يرينا مظهراً من مظاهر رحمة الله بهذه الأمة ,وتخفيفه علي عباده ,بل يوقفنا على سر من أسرار كتاب الله العزيز , ولون من ألوان إعجازه ,وبدون علم القراءات يخفى على الباحثين في كتاب الله تعالى كثير من المعاني القرآنية التي تتعلق باختلاف القراءات , فكل قراءة قد تسد محل آية , و تنوب منابها فيما تعطيه من المعاني الكثيرة ,وفيما ترشد إليه من الهداية والرشاد.

من أجل ذلك عقدت العزم على أن تكون رسالتي قائمة على التوجيه النحوي للقراءات القرآنية.

و قد طفقت استرشد بآراء أهل الاختصاص من أساتذتي الكرام ، حتى منَّ الله عليّ أن دلني أستاذي الجليل الدكتور فاروق محمد مهنى على كتاب (لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني) وذكر لي أنه يمكن دراسة التوجيهات النحوية للقراءات الواردة فيه، وحثني على قراءته بتأنٍ وإجالة النظر فيه ، كما حظيت بتشجيع وتوجيه من الأستاذة الفاضلة الدكتورة : عزة عبد الفتاح رئيس قسم اللغة العربية بكلية الآداب جامعة المنيا حينئذ ،فجزاها الله خير الجزاء.

ومن هنا فإني أحمد الله تعالى أن هداني ووفقني لموضوع هذه الرسالة المتواضعة, والموسومة بـ (المسائل النحوية في كتاب لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني ت(923هـ) والتي أتشرف أن أكون من خلالها أحد الدارسين للقرآن والسابحين في بحوره وغماره .

وفي ضوء استفادتي من توجيهات أستاذي الدكتور علاء إسماعيل الحمزاوي رئيس قسم اللغة العربية بكلية الآداب جامعة المنيا، والأستاذ الدكتور الفاضل سيد عبد الخالق ، وفهمي لأسلوب الكتاب ،انفردت بقراءته واستخراج ما يتعلق بموضوع الرسالة، وجرد المسائل النحوية الواردة ضمن القراءات القرآنية فيه ، وحتى تسلم الدراسة من التكرار والتشابه تم اختيار أمثلة منها ، وعرضها على كتب اللغة والنحو قديمها وحديثها، مع الاهتمام بإبراز رأي القسطلاني وتوجيهاته فيها.

وسوف يتبين لنا من خلال هذه الدراسة أن الموضوع يستمد أهميته مما يلي :

- علاقة هذا الموضوع بكتاب الله تعالى وقراءاته المختلفة، فالبحث فيه فرصة سانحة لكي نتعرف إلى تلك القراءات، ونعبّ من نميرها الصافي، ونجعلها أسس دراساتنا العربية.
- التعريف بعالم لا يعرفه كثير من أهل العلم ، حيث يُعدّ هذا البحث أول توجيه نحوي للقراءات القرآنية التي ذكرها للقسطلاني.
- الكشف عن قيمة كتاب لطائف الإشارات لفنون القراءات و الذي يعد من الكتب الموسوعية
- ما أودع في كتاب- لطائف الإشارات لفنون القراءات- من دقائق النحو والإعراب بعيداً عن التعقيدات الفلسفية والمنطقية ، مما لا يجد الباحث في غيره هذا الأسلوب السهل الموجز المفيد.
- موضوع القراءات من الموضوعات الهامة في الدرس اللغوي ويكشف الكثير من القضايا اللغوية المهمة (الصوتية – الصرفية- النحوية – الدلالية)، فهو بلا منازع يشكل القاعدة الأساس لهذه الفروع جميعا.

- الكتاب يحتوي علي الكثير من القضايا اللغوية ، تحتاج إلي الوقوف عليها، و دراستها و تحليلها ، خاصة و أنها لم تحظ بالدراسة من قبل .

ونظراً لخصوصية الموضوع الذي أتناوله في هذه الدراسة, فقد وقفت كثيرا أمام مناهج البحث المختلفة؛ لانتقاء المنهج المناسب، وقد وجدت هذا التناسب في منهجين سوف أسير عليهما بإذن الله وهما: المنهج الاستقرائي, و المنهج التحليلي؛ وذلك وفق الخطوات الآتية : جمعت الآيات التي وجَّه القسطلاني فيها القراءات توجيهاً نحوياً ، وذكرتُها في أول كلِّ مبحث من المباحث المذكورة في الرسالة. .

– رتبت الآيات وفقاً لترتيبها في المصحف ، والتزمت كتابتها بالرسم العثماني.

– ولما كان القسطلاني في توجيهه للقراءات يذكر وجوهاً نحويةً عديدةً حاولت جاهداً أنْ أختار المهمَّ من تلك التوجيهات ؛ وذلك حرصاً لجمع المسائل وربطها، وطلباً للاختصار والإيجاز لئلا يطول البحث ويخرج عن مقصده.

– بعد وضع الآيات في أبوابٍ نحوية اخترتُ من تلك الآيات المتشابهة في التوجيه آيةً واحدة لدراستها – وتكون الآية المختارة أكثر الآيات توجيهاً من القسطلاني في ذكره للخلاف بين النحويين –.

– قمتُ بتخريج القراءات الواردة في الآية من كتب القراءات المعتمدة أو كتب التفسير.

– قمتُ بدراسةِ المسألة ، وذكرتُ كلام النحويين فيها، ونسبتُ كلَّ توجيهٍ إلى قائله ، ثمَّ قمتُ ببيان التوجيهات النحوية التي ذكرها القسطلاني والتي لم يذكرها.

– قمتُ ببيان ما رجَّحه القسطلاني من التوجيهات– أو ما سَكَتَ عنه، واكتفى بنقله من العلماء السابقين – مقارناً لتوجيهات علماء النحو السابقين.

- قمت بمناقشة تلك التوجيهات بالتفصيل، ورجَّحتُ ما بدا لي ترجيحه مبيِّناً سبب الترجيح مع ذكر الأدلة، وأقوال العلماء – إنْ وجدت–.

وقد اقتضت هذه الدراسة أن تكون خطة البحث في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة ، اشتملت المقدمة على سبب اختيار الموضوع وخطة البحث فيه ، وكان التمهيد مدخلاً إلى

الرسالة في محاور ثلاثة ، الأول : النحو والقراءات القرآنية ، والثاني: ترجمة مختصرة للقراء الأربعة عشر ، والثالث : القسطلاني ولطائفه .

وعقد الفصل الأول للمسائل النحوية في القراءات التي أوردها القسطلاني للاسم وذلك في ستة مباحث : الأول : في قراءات الاسم بين الرفع والنصب ، الثاني: في قراءات الاسم بين الرفع والجر والثالث: في قراءات الاسم بين النصب والجر ،و الرابع : في قراءات الاسم بين الرفع والنصب والجر، والخامس: قراءات الاسم المعطوف ، والمبحث السادس : في قراءات الاسم بين التنوين و تركه .

وكان الفصل الثاني للمسائل النحوية في القراءات التي أوردها القسطلاني للفعل ،وذلك في أربعة مباحث : الأول :لقراءات الفعل المضارع بين الرفع والنصب ،الثاني: لقراءات الفعل المضارع بين الرفع والجزم، والثالث : لقراءات الفعل المضارع بين النصب والجزم ،و المبحث الرابع : لقراءات الفعل بين البناء للفاعل و البناء للمفعول.

أما الفصل الثالث فكان للمسائل النحوية في القراءات التي أوردها القسطلاني للأدوات ،وقد استوجبت الدراسة تقسيمه إلي أربعة مباحث :الأول: لقراءات الأدوات بين الحذف والإثبات، والثاني : الاختلاف في الحركات بين الأدوات ، والثالث : الأدوات بين التشديد والتخفيف ، والرابع : التبادل بين الأدوات, ثم أتممت البحث بالخاتمة التي عرضت فيها أهم النتائج والتوصيات التي خلص إليها البحث.

وكانت عمدتي في هذه الرسالة أمهات المصادر اللغوية والنحوية القديمة والمعاصرة كالكتاب لسيبويه ،ومغني اللبيب لابن هشام ،وعلى مجموعة من كتب معاني القرآن وإعرابه، كمعاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن للأخفش، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، والبيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، وعلى جمهرة من كتب التفسير كجامع البيان لابن جرير الطبري، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي، والبحر المحيط لأبي حيان، وخرجت القراءات القرآنية من كتب القراءات كالسبعة في القراءات لابن مجاهد، والتيسير في القراءات لأبي عمرو الداني ، كما استعنت بمصادر حديثة ككتاب القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث لعبد الصبور شاهين ، واستضأت برسائل علمية كتبت في هذا المجال، ولا سيما رسالة التوجيه

اللغوي والنحوي للقراءات القرآنية في تفسير الزمخشري لعبد الله سليمان أديب، وغيرها من الكتب مبثوثة في أثنائه ، وتكشف عنها قائمة المصادر والمراجع.

ولا يسعني في هذا المقام إلاّ أن أجزل شكري وامتناني لأستاذي الفاضل/ أ . د : علاء إسماعيل الحمزاوي رئيس قسم اللغة العربية بكلية الآداب جامعة المنيا, أسأل الله تعالى أن يبارك له في علمه وعمله وذريته إنه سميع مجيب الدعاء ،وكذلك أ . م . د : سيد عبد الخالق، الذي كان متواصلا معي منذ اختيار الموضوع ، حتى كتابة آخر كلمة في البحث ، ولم يبخل علي برأيه ونصحه ووقته، وقد كانت نصائحه وتوجيهاته نعم المعين على إنجاز هذا البحث، فجزاه الله عنى خير الجزاء. ، وأقدم خالص شكري إلى كل من ساعدني وقدّم لي يد العون في إكمال هذه الرسالة .

هذه رسالتي التي لا أزعم أنها كاملة ، فالكمال لله وحده ، وحسبي أني بذلت ما استطعت بذله من أجل أن ترقى إلى المستوى المقبول فإن كانت كذلك فالحمد لله ، وإن كانت غير ذلك فيشفع لي أني بشر ، " . فسبحان من تفرد بالكمال ، وتنّزه عن النقص ، وما توفيقي إلاّ بالله عليه توكلت وإليه أنيب ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

ملاحظة :

طلبا للاختصار والإيجاز ، واستيفاء للغرض المقدم من أجله هذا التلخيص ، قمت بعون الله عز وجل باختيار مبحثا واحدا من كل فصل من فصول الرسالة الثلاثة ، وعند التوجيه النحوي لتلك القراءات اكتفيت بذكر بعض النماذج منها ؛ وذلك للغرض نفسه .

الباحث

عماد عبد الحميد

الفصل الأول

المبحث الخامس

توجيه بعض القراءات التي أوردها القسطلاني للاسم المعطوف

في قوله تعالى:

﴿ وَكَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ وَٱلۡعَيۡنَ بِٱلۡعَيۡنِ وَٱلۡأَنفَ بِٱلۡأَنفِ وَٱلۡأُذُنَ بِٱلۡأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلۡجُرُوحَ قِصَاصٞۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٞ لَّهُۥۚ وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ (المائدة :45).

ذكر القسطلاني أن القراء اختلفوا في قوله تعالى(وَالْعَيْنَ) (وَالْأَنْفَ) (وَالْأُذُنَ) (وَالسِّنَّ) (وَالْجُرُوحَ)

حيث قرأها الكسائي بالرفع، وقرأ أبو عمرو، وابن عامر، وكذا أبو جعفر بنصب الكلمات الأولى: العين ،والأنف ،والأذن، والسن، وبرفع الجروح، ووافقهم ابن محيصن واليزيدي والشنبوذي ، في حين قرأ الباقون بنصبها جميعاً.

ووجه القسطلاني قراءة النصب على اسم "إن" لفظا، وهي (النَّفْسَ)، والجار بعده خبر، و(قِصَاصٌ) خبر (وَالْجُرُوحَ)، أي: وإن الجروح قصاص، وهذا من عطف الجمل1، عطفنا الاسم على الاسم، والخبر على الخبر، كقولك:" إن زيداً قائم وعمراً منطلق، عطفت: "عمراً" على "زيد"، و"منطلق" على "قائم.

في حين قرأ الكسائي قوله تعالى: ﴿والعين بالعين﴾ بالرفع(2)، وقد وجهت هذه القراءة ثلاثة توجيهات:

الأول: الرفع على الابتداء، أي: يكون قوله تعالى: ﴿والعين بالعين﴾ ، وما بعدها جملة مستأنفة مقطوعة عما قبلها، ويكون الجار والمجرور خبراً لها، وقد عطف جملاً على جملة(3). ويعضد هذا القول ما ذهب إليه الأخفش من أن الرفع في قوله تعالى: ﴿والجروحُ قصاصٌ﴾ على الابتداء(4)، وعليه فالواو هنا حرف عطف جملة اسمية على جملة فعلية، كما

تعطف مفرداً على مفرد، ولا تكون تلك الجمل مندرجة تحت (كتبنا) من حيث اللفظ، ولا من حيث التشريك في المعنى، بل استئناف إيجاب، وابتداء تشريع، وبيان حكم جديد، وهو توجيه سبقه في الإشارة إليه أبو إسحاق الزجاج(5).

وهو توجيه أشار إليه طائفة من النحاة(6)، وعده الدكتور عبد الفتاح الحموز من المعاصرين وجها مقبولاً كونه يخلو من التكلف في التأويل(7).

الثاني: العطف على المعنى، يقول العكبري: ((أنها معطوفة على المعنى؛ لأن معنى كتبنا عليهم: قلنا لهم النفسُ بالنفسِ))(8)، وهو توجيه سبقه في الإشارة إليه أبو إسحاق الزجاج، إذ قال: ((فرفعه على وجهين: على العطف على موضع النفس بالنفس والعامل فيها المعنى))(9)

الثالث: قوله: ((إنَّ المرفوع منها معطوف على الضمير في قوله: (النفس) والمجرورات على هذا أحوال مبينة للمعنى؛ لأن المرفوع على هذا فاعل للجار،وجاز العطف من غير توكيد، كقوله تعالى﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا﴾سورة الأنعام/ 148))(10).

أي أن تكون(والعين) معطوفة على المضمر في (النفس)، والتقدير: إنَّ النفس مأخوذة هي بالنفس، وهو توجيه أشار إليه أبو إسحاق الزجاج وعلى وفق ما ذكره أبو جعفر النحاس عنه(11).

والذي يتبين بعد هذا العرض أن أرجح الوجوه في قراءة الرفع هو الوجه الأول؛ لما بينته من أنَّ جملة(والعين بالعين) جملة مستأنفة مقطوعة عما قبلها، يزاد على هذا عدم الحاجة إلى التقدير والتأويل.

في قوله تعالى:

﴿ وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفۡلَىٰۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلۡعُلۡيَاۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (التوبة :40).

ورد وجهان من القراءة في قوله تعالى "وَكَلِمَةُ اللَّهِ" ذكرهما القسطلاني12:

فيعقوب13 بنصب التاء، ووافقه الحسن والمطوعي عن الأعمش14،وقرأ الباقون برفعها، ووجه القسطلاني قراءة الجمهور (كلمةُ) على الابتداء، خبره الجملة الاسمية(هي العليا)، أو جعل(هو) ضمير فصل ويكون(العليا) حينئذ الخبر(15).

وقراءة الرفع إذن مبنية على الاستئناف، كأنه تمَّ الكلام عند قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى﴾ ثم ابتدأ، وقال:﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾، فـ(كلمة الله) مبتدأ و(العليا) خبره، و(هي) فصل، ويجوز أن تكون(هي) مبتدأ و(العليا) خبره، والمبتدأ الثاني مع الخبر كلاهما خبر للمبتدأ الأول الذي هو كلمة الله(16),والوجه في قراءة النصب في قوله تعالى:﴿كَلِمَةَ اللهِ﴾ كما ذكره العكبري أنّ(كلمة الله) معطوفة على المفعول الأول لـ(جعل) وهو(كَلِمة الذين كفروا) والتقدير: وجعل كلمة الذين كفروا السفلى وجعل كلمة الله هي العليا(17).

والذي يتبين لي بعد هذا العرض، أن قراءة الرفع أجود من غيرها ؛ لما فيه من الإشعار بأنّ كلمة الله عالية، دائمة، ثابتة، والرفع للشيء الثابت الدائم(18).

كما أن قراءة الرفع تعني أن الجملة اسمية، والجملة الاسمية تدل على الثبوت ، وأن قراءة النصب تعني أن الجملة فعلية، وهي تدلّ على التجدد.

في قوله تعالى:

﴿وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ٣٨ وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلۡعُرۡجُونِ ٱلۡقَدِيمِ﴾ (يس :39).

ذكر صاحب اللطائف وجهين من القراءة في قوله تعالى (وَالْقَمَرَ)19:

فنافع وابن كثير وأبو عمرو، وكذا روح20، بالرفع على الابتداء21. وافقهم الحسن واليزيدي22, وقرأ الباقون بالنصب بإضمار فعل على الاشتغال.

وقال صاحب "الدر"23:"فالوجهان مستويان لتقدم جملة ذات وجهين وهي قوله تعالى:(وَالشَّمْسُ تَجْرِي) (يس :38)، فان راعيت صدرها رفعت لتعطف جملة اسمية على مثلها، وإن راعيت عجزها نصبت لتعطف فعلية على مثلها، وبهذه الآية يبطل قول الأخفش24: إنه لا يجوز النصب في الاسم، إلا إذا كان في جملة الاشتغال ضمير يعود على

الاسم الذي تضمنته جملة ذات وجهين، قال:" لان المعطوف على الخبر خبر، فلابد من ضمير يعود على المبتدأ، فيجوز:" زيد قائم وعمرو أكرمته في داره" فلو لم يقل" في داره" لم يجز".

ووجه الرد من هذه الآية: أن أربعة من القراء السبعة المجمع على تواترها25 نصبوا، وليس في جملة الاشتغال ضمير يعود على الشمس.

هذا وقد وذهب بعض النحاة في النصب إلى حمله على ما قبله، فحملوه على الفعل (نسلخ) الذي وقعت جملته خبراً للمبتدأ (الليل)، وهو ما اختاره أبو عبيد قال: ((لأنَّ قبله فعلاً مثله، قبله (نسلخُ) وبعده (قدَّرناهُ)))(26).

وتبعه في اختياره أغلب النحاة منهم النحاس(27)، وابن خالويه(28). ومكي القيسي(29)، وابن عطية(30).

في حين كانت قراءة الرفع هي القراءة المختارة عند الفرّاء، إذ قال: ((والرفع فيه أعجب إليّ من النصب، لأنّه قال: ((وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ)) ثم جعل الشمس والقمر متبعين لليل، وهما في مذهبه آيات مثله، ومن نصب أراد: وقدّرنا القمر منازل، كما فعلنا بالشمس، فردّه إلى الهاء من الشمس في المعنى، إلاَّ أنه أوقع عليه ما أوقع على الشمس، ومثله في الكلام: عبد الله يقوم وجاريته يضربها، فالجارية مردودة على الفعل لا على الاسم، لذلك نصبها لأنّ الواو التي فيها للفعل المتأخر))(31). ووافقه أبو حاتم في رأيه الذي نقله لنا القرطبي في كتابه الجامع إذ قال: ((والرفع أولى، لأنك شغلت الفعل عنه بالضمير فرفعته بالابتداء))(32).

في حين تبيَّن لدى الطبري أن القراءتين بمعنى واحد، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب(33)،وهذا ما تؤكده الدراسة.

في قوله تعالى:

﴿ يَطُوفُ عَلَيۡهِمۡ وِلۡدَٰنٞ مُّخَلَّدُونَ ١٧ بِأَكۡوَابٖ وَأَبَارِيقَ وَكَأۡسٖ مِّن مَّعِينٖ ١٨ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنۡهَا وَلَا يُنزِفُونَ ١٩ وَفَٰكِهَةٖ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ٢٠ وَلَحۡمِ طَيۡرٖ مِّمَّا يَشۡتَهُونَ ٢١ وَحُورٌ عِينٞ﴾ (الواقعة :17 : 22).

ذكر القسطلاني وجهين من القراءة في قوله تعالى (وَحُورٌ عِينٌ)34.

فحمزة والكسائي، وكذا أبو جعفر35 ،ووافقهم الحسن والأعمش36 بجرهما، عطفا37 على(جَنَّاتِ النَّعِيمِ)(الواقعة 12)، كأنه قيل: هم في جنات النعيم وفاكهة ولحم وحور، قاله الزمخشري38.

وتعقبه أبوحيان39: بأن فيه بعداً وتفكيك كلام مرتبط بعضه ببعض، وهو فهم أعجمي ،وأجاب في "الدر"40 بأنه معنى حسن جداً، وهو على حذف مضاف، أي: في مقاربة حور. قال:" وهذا الذي عناه الزمخشري، وقد صرح غيره بتقدير هذا المضاف، ويحتمل أن يكون معطوفاً على (بِأَكْوَابٍ)، وذلك بتجوز في قوله: (يَطُوفُ)، إذ معناه: ينعمون فيها بأكواب، وبكذا وبحور، قاله الزمخشري41، أو معطوف عليه حقيقة، وأن الولدان تطوف عليهم بالحور أيضا، فإن فيه لذة لهم، طافوا عليهم بالمأكول والمشروب، والمتفكه به، والمنكوح، والى هذا ذهب أبو عمرو بن العلاء وقطرب"، ولا التفات إلى قول/أبي البقاء42:" عطفا على "أكواب"، في اللفظ دون المعنى؛ لأن الحور لا يطاف بها".

وقرأ الباقون برفعهما عطفا على (وِلْدَانٌ)، أي: إن الحور يطفن عليهم بذلك، كما الولائد في الدنيا، أو عطفا على الضمير المستكن في (مُتَّكِئِينَ)، وسوغ ذلك: الفصل بينهما، أو عطفاً على مبتدأ وخبر حذفا معا تقديره: لهم هذا كله وحور عين43.

وتعقبه تلميذه السمين44، فقال:" فيه نظر؛ لأنه إنما عطف على المبتدأ وحده، وذلك الخبر له، ولما عطف هو عليه" أو يكون خبراً لمبتدأ مضمر، أي: نساؤهم حور عين، قاله أبو البقاء45.

هذا وقد أجاز الزجاج أن يقرأ: (حوراً عيناً) بالنصب على أن يعمل على المعنى أيضاً؛ لأن المعنى يعطون هذه الأشياء ويعطون حوراً عيناً(46).

وزاد عليه ابن جني وجهاً آخر للنصب، قال: ((قال أبو الفتح: هذا على فعل مضمر؛ أي: ويؤتون، أو يُزوَّجون حوراً عيناً، وهو كثير في القرآن والشعر))(47).

وقد اختار أبو عبيدة ومكي القيسي قراءة الرفع، لأن الحور لا يُطاف بهما وإنما يُطاف بالخمر. واختار الفراء قراءة الخفض، واحتجَّ بأن الفاكهة واللحم لا يُطاف بهما، وإنما يُطاف بالخمر(48).

في حين نجد أن صاحب إعراب القرآن، قد ردَّ هذا الاحتجاج بقوله: ((وهذا الاحتجاج لا ندري كيف هو إذ كان القراء قد أجمعوا على القراءة بالخفض في قوله جل وعز: (وَفَاكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ * وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ) فمن أين له أنه لا يُطاف بهذه الأشياء التي ادّعى أنه لا يُطاف بها؟ وإنما يُسلَّم في هذا، لحجة قاطعة أو خبر يجب التسليم له)) ,ووصف الطبري القراءتين بالصواب49. والله أعلم

في قوله تعالى:

﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَعۡلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدۡنَىٰ مِن ثُلُثَيِ ٱلَّيۡلِ وَنِصۡفَهُۥ وَثُلُثَهُۥ وَطَآئِفَةٞ مِّنَ ٱلَّذِينَ مَعَكَۚ وَٱللَّهُ يُقَدِّرُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَۚ﴾ (المزمل :20).

ذكر القسطلاني وجهين من القراءة في قوله تعالى (وَنِصْفَهُ) (وَثُلُثَهُ)50.

فابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي، وكذا خلف51،بنصب الفاء والثاء، وضم الهاءين، ووافقهم ابن محيصن والأعمش.وقرأ الباقون بالجر

ووجه القسطلاني قراءة النصب نسقا52 على (أَدْنَى) المنصوب بـ(تَقُومُ) ظرفاً، أي: وقت أدنى، أي: أقرب، استعير الدنو لقرب المسافة في الزمان، وهو مناسب للتقسيم الذي في أول السورة؛ لأنه إذا قام أدنى من ثلثي الليل ،صدق عليه أنه قام الليل إلا قليلاً؛ لأن الزمان الذي لم يقم فيه يكون الثلث، وشيئا من الثلثين، فيصدق عليه قوله:(إِلَّا قَلِيلاً).

وأما قوله: (وَنِصْفَهُ)، فهو مطابق لقوله أول السورة: (نِصْفَهُ).

وأما قوله:(وَثُلُثَهُ)، فإن قوله: (أَوِ انْقُصْ مِنْهُ)، قد ينتهي النقص في القليل إلى أن يكون الوقت ثلث الليل.

وجوز بعضهم أن يكون النصب بدلا من (اللَّيْلَ)، أو من (قَلِيلاً)، أو بفعل مضمر، أي: قم.

واختار الجعبري53 قراءة النصب لصراحته في أن النبيﷺ قام بما كلف به على الوجه الأكمل إلى أن نسخ؛ لئلا يلزم أحد أمرين: تكليف ما لا يطاق، ولا يقوم به، خلافا لمدعيه، أو تركه ما كلف به، مع القدرة عليه، ويجل منصبه عن ذلك.

ولم يوجه القسطلاني قراءة الجر، وبالرجوع إلى كتب النحاة والمفسرين نجد أن الزمخشري في الكشاف ذهب إلى أنه يقرأ(بنصفِهِ) و(ثلثِهِ): ((بالجر، أي: تقوم أقل من الثلثين وأقل من النصف والثلث، وهو مطابق للتخيير بين النصف: وهو أدنى من الثلثين والثلث: وهو أدنى من النصف، والربع: وهو أدنى من الثلث وهو الوجه الأخير)).

وذهب الفراء في معانيه , إلى أن المعنى عند من خفض أنه أراد: تقوم أقل من ثلثي الليل وأقل من نصفه وأقل من الثلث.

واختار أبو عبيدة وأبو حاتم السجستاني الخفض محتجين أن بعده قوله تعالى: ((علم أن لنْ تحصوهُ)) فكيف يقومون نصفه وثلثهِ وهم لا يحصونه.

ويرى النحاس أن الاحتجاج بـ(علم أن لن تحصوه) لا معنى له معللاً ذلك بأنه لم يخبر أنهم قالوا: قمنا نصفه، وإنما أخبر بحقيقة ما يعلمه.

الفصل الثاني – المبحث الثاني

المسائل النحوية للفعل بين الرفع والجزم

توجيه بعض القراءات التي أوردها القسطلاني للفعل المضارع بين الرفع والجزم في قوله تعالى :

﴿ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗاۖ وَلَا تُسۡـَٔلُ عَنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡجَحِيمِ ﴾ البقرة:119

أورد القسطلاني وجهين لقراءة قوله تعالى: ﴿ولا تسأل﴾، فقد قرأ الجمهور: (ولا تُسْألُ) مضمومة التاء مرفوعة اللام، وقرأ نافع وكذا يعقوب: (ولا تَسألْ) مفتوحة التاء مجزومة اللام(54).

ثم ذكر التوجيه النحوي لكلا الوجهين وبيَّنَ مسوغه النحوي، فقد وجَّه قراءة الجمهور(بالرفع) وجهين:(55)

الأول: الرفع على الحال، فيكون المعنى: أرسلناك غير مسؤول عن أصحاب الجحيم.

الثاني: الرفع على الاستئناف، وهو توجيه ذكره طائفة من النحاة(56).

وأما قراءة الجزم فقد وجَّهها القسطلاني قائلاً: ((ويُقْرأ بفتح التاء والجزم على النهي))(57).

والحجة في هذه القراءة بأن جعلت(لا) ناهية، ومردُّ(النهي) ها هنا أمران:

أحدهما: أنه نهي عن السؤال عن من عصى، وكفر من الأحياء؛ لأنه قد يتغير حاله، فينتقل من الكفر إلى الإيمان، ومن المعصية إلى الطاعة.

والثاني: وهو الأظهر، أنه نهي عن السؤال عن مَنْ مات على كفره ومعصيته؛ تعظيماً لحاله، وتغليظاً لشأنه، وهذا كما يقال: لا تسأل عن فلان! أي قد بلغ فوق ما تحسب(58).

والذي يبدو- والله أعلم- أن القراءتين مشهورتان، فالقراء مثل نافع وغيره لم يقرؤوا هذه القراءة من عند أنفسهم، وإنما عمادهم في ذلك السند المتمثل بالنقل والسماع(59).

و بناء على هذا، وعلى ما تقدم من صحة أدلة الوجهتين، فالذي يبدو- والله أعلم- أن كلتا القراءتين سائغتان.

﴿إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَۖ وَإِن تُخۡفُوهَا وَتُؤۡتُوهَا ٱلۡفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمۡۗ ﴾ (البقرة:271).

أورد القسطلاني وجهين من القراءة في قوله تعالى: ﴿يُكَفّرُ﴾، فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر، وكذا يعقوب (ونُكَفّرُ) بالنون والرفع ، في حين قرأ ابن عامر وعاصم في رواية حفص : (ويُكَفِّرُ) بالياء والرفع(60).

وقرأ نافع وحمزة والكسائي، وكذا جعفر، ووافقهم الشنبوذي عن الأعمش:(وَنُكفرْ) بالنون وجزم الراء(61). وثمة فرقٌ في المعنى بين من قرأ قوله تعالى: (يكفر) بالياء أو بالنون، فمن قرأ بالنون فقد أسند الفعل إلى الله- عز وجل -، ومن قرأ بالياء فعلى التقدير السابق، وعلى تقدير آخر؛ وهو إن يكون الفاعلُ ضمير الإخفاء(62).

وجِّهت قراءة الجمهور بالرفع بثلاثة أوجه:

الأول: أن جملة(يكفر) في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، تقديره(نحن) أو(وهي)(63)أو(هو)(64)، فيكون المعنى على الإخبار، بأن الله تعالى يكفر السيئات(65).

الثاني: أن تكون الجملة مستأنفة مكونة من فعل وفاعل(66)، والمعنى نفسه في الوجه الأول.

الثالث: أن يكون معطوفاً على محل ما بعد الفاء، إذ لو وقع مضارع بعدها لكان مرفوعاً(67)، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ﴾ المائدة/95. ، فيحتمل أن المعنى على الإخبار أيضاً(68)، أو أن يكون: أن((التكفير مترتب من جهة المعنى على بذل الصدقات أُبديت أو أُخفيت))(69)، لأنه كان على إرادة الفاء السببية.

أما قراءة الجزم فقد وجهها القسطلاني على العطف على ما بعد الفاء من (فهو)(70)، وهو توجيه ذكره طائفة من النحاة والمفسرين(71). وحجتهم في ذلك أنه يجوز فيه الجزم، كأنه قال: يكنْ خيراً لكم ويكفرْ(72)، فيكون إخفاء الصدقات شرطاً في التكفير(73)؛ لأنَّ العطف كان على إرادة الشرط.

وليكون الفرق بين المعنى على الشرط ،والمعنى على السبب أكثر وضوحاً نسوق المثال الآتي: لا تدنُ من الأسد فيأكلَك، بنصب(يأكلك)، فإن هذا التعبير لبيان السبب فقط، فهو بيان لعلة عدم الاقتراب، ولكن لو كان المثال على: لا تدن من الأسد يأكلْك، على جزم(يأكلك) لم يصح الشرط فيه، لأن المعنى يكون إن لا تدن يأكلك، وليس هو المراد(74). في قوله تعالى :

﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَدۡعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقۡتُلُونَ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَلَا يَزۡنُونَۚ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا ٦٨ يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَيَخۡلُدۡ فِيهِۦ مُهَانًا ﴾ (الفرقان:68-69).

أورد القسطلاني وجهين لقراءة قوله تعالى (يُضَاعَفْ) (وَيَخْلُدْ) وهما الرفع والجزم، ثم ذكر التوجيه النحوي لكلا الوجهين75

فابن عامر وأبو بكر76 برفع الفاء على الاستئناف77، كأنه جواب ما الآثام؟ ورفع (وَيَخْلُدْ) عطفا عليه.

وقرأ الباقون بالجزم فيهما بدل الجزاء، وهو (يَلْقَ) بدل اشتمال الفعل يبدل من الفعل إذا كان بمعناه؛ إذ لقيه جزاء الإثم تضعيف عذابه78، ومنه قوله79:

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا وناراً تأججا

فأبدل من الشرط كما أبدل من الجزاء.

ويبدو أن الفراء وصف قراءة الجزم، بأنها الوجه(80)، وعلل هذا الاختيار قائلا: ((وذلك أن كل مجزوم فسّرته ولم يكن فعلاً لما قبله فالوجه فيه الجزم. وما كان فعلاً لما قبله رفعته فأما المفسّر للمجزوم فنقول: ((وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً)) ثم فسّر الآثام، فقال: (يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ)(81)، ومعنى فعلاً لما قبله ،أي مطلوباً لما قبله في المعنى كأن يكون حالاً، فجملة ((يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ)) المفسرة للقي الآثام ليس حالاً، فالوجه فيها عند الفراء الجزم، أما إذا كانت حالاً فالوجه الرفع كقولك: إن تأتنا تطلب الخير تجده، أي: تأتنا طالباً الخير تجده .

وعن سيبويه قوله في هذه الآية: ((وسألته أعني الخليل عن قوله تعالى: ((وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ...)) فقال: هذا كالأول لأن مضاعفة العذاب هو لقي الآثام))(82). واقتفى المبرد أثر سيبويه والفراء(83). واختار الطبري قراءة الجزم، فقال: ((والصواب في القراءة عندنا جزم الحرفين كليهما (يضاعف ويخلد) وذلك أنه تفسير للآثام لا فعل له، ولو كان فعلاً كان الوجه فيه الرفع))(84). ويرى البغدادي في خزانة الأدب أن ((الآية بدل، الكل من الكل وهو الظاهر في كلام الخليل الذي نقله سيبويه، والظاهر أن بدل الكل عند الشارع المحقق إنما يكون في بدل الكل، وهو مذهب السيرافي. وقال سيبويه: إنَّ المتأخرين جوّزوا الأبدال الأربعة في الفعل))(85). أما ابن يعيش فذهب إلى إن المضارع الداخل بين الشرط والجزاء يكون مرفوع على الحال لا غير إذا كان نفس المعنى فلا يكون بدلاً منه، كقولك: أن تأتني تمشي أمشي معك؛ لأن تمشي في معنى تأتي، وعنده أن البدل من الفعل لا يكون إلاّ بدل الكل، وبدل الغلط، ولا يكون فيه بدل بعض والاشتمال(86). ويرى مكي القيسي(87) والعكبري(88) أن قراءة الرفع على الاستئناف.

ومما تقدم، أصبح واضحاً أن قراءة الجزم، هي الوجه الذي عليه أكثر القرّاء ومتفقة والسياق العام للآية التي سبقتها.

الفصل الثالث – المبحث الأول

بين حذف الفاء وذكرها :

في قوله تعالى:

﴿ ۞ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ ﴾ الشورى30

يقول القسطلاني: واختلف في (فَبِمَا كَسَبَتْ)89 فنافع وابن عامر، وكذا أبو جعفر90 (بما) بغير فاء91. وقرأ الجمهور: (فبما كسبتْ) بفاء(92).

ووجه النحاة القراءتين فذهبوا إلى أن القراءة بغير فاء تكون بجعل (ما) في (ما أصابكمُ) موصولة مبتدأ وبما كسبت خبر، والمعنى: والذي أصابكم وقع بما كسبت أيديكم، وعلى جعلها شرطية تكون الفاء محذوفة .

ووجه القراءة بالفاء أن تكون (ما) في قوله: (وما أصابكم) للشرط، والفاء جواب الشرط، ويجوز في هذه القراءة أن تكون (ما) بمعنى الذي، وتدخل الفاء في خبرها لما بها من الإبهام الذي يشبه الشرط.

وهو ما ذهب إليه: أبو زرعة ومكي القيسي والزمخشري وابن عطية والرازي والدمياطي(93.

وزاد النحاس تفصيلاً وتوضيحاً لهذه القراءة، قال: ((القراءة بالفاء بينة لأنه شرط وجوابه.

والقراءة بغير فاء فيها للنحويين ثلاثة أقوال: الأول: أن يكون (ما) بمعنى (الذي) فلا تحتاج إلى جواب بالفاء، وهذا مذهب أبي إسحاق، والقول الثاني: أن يكون ما للشرط وتكون الفاء محذوفة .

وهذا قول أبي الحسن على بن سليمان الأخفش، وزعم أن هذا يدل على أن حذف الفاء في الشرط جائز حسن لجلال من قرأ به، والقول الثالث: أن (ما) هاهنا للشرط إلا أنه جاز حذف الفاء لأنها لا تعمل في اللفظ شيئاً وإنما وقعت على الماضي، وهذا أولى الأقوال بالصواب، فأما أن يكون (ما) بمعنى الذي فبعيد ؛لأنه يقع مخصوصاً للماضي ، وأما أن يُشبّه

هذا بالشعر فبعيد أيضا لأن حذف الفاء مع الفعل المستقبل لا يجوز عند سيبويه إلا في ضرورة الشعر، ولا يحملُ كتاب الله عز وجل إلا على الأغلب الأشهر))(96).

وإذا كانت الجملة لا تصلح أن تكون جواباً للشرط وجب اقترانها بالفاء(97)، كالجملة الاسمية مثلاً كما في هذه الآية التي نحن بصدد الحديث عنها.

فعلى قراءة الجمهور (ما) اسم موصول تضمن معنى الشرط، و(أصابكم) فعله وجملة (فبما كسبت) جملة اسمية على حذف المبتدأ أو الجار والمجرور، هما رابطة(98).

والذي شاع لدى بعض النحاة أنهم أخرجوها من الشرط والجزاء، وجعلوها مبتدأ وخبراً لا غير(99).

وما دامت المسألة مع الفاء وجواب الشرط ، فإنه لا يحسن كما مر بنا آنفاً حذف هذه الفاء في جواب الشرط الذي لا يصلح أن يكون جواباً وإن الحذف فيه من باب الضرورة، أما حذفها مع المبتدأ في قياس النحاة فهو أبعد من حذف الفاء وحدها. بل هو مختص بالضرورة الشعرية كذلك عندهم.

يتبين مما سبق أن القراءة بالفاء (فبما) التي جاء عليها رسم المصحف، وعليها أشهر القراء أبين من القراءة الأولى.

واو العطف بين الحذف والذكر :

قد يثبت بعض القرّاء حرف (الواو) في بعض الآيات القرآنية عند قراءتهم فيُعامل معاملة حروف العطف ، وقد يحذفه آخرون لغاية أخرى ، وورد ذلك في قوله تعالى : ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ أُعِدَّتۡ لِلۡمُتَّقِينَ ﴾[آل عمران : 133] ، فقد قرأ نافع والشامي (وسارعوا) بلا واو، والباقون بإثبات الواو.

وجّه الصفاقسي هاتين القراءتين بقوله :" قرأ نافع والشامي بلا واو قبل السين على الاستئناف وهو كذلك في مصحفهما ،والباقون بإثبات الواو عطفاً على (وأطيعوا)

فمن قرأ بالواو: فهو عطف على قوله ﷻ: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾[آل عمران: 132]، وهو عطف جملة على جملة ، والتقدير : أطيعوا الله والرسول وسارعوا .

والجدير بالذكر أن القسطلاني لم يذكر الاختلاف في هذه الآية عند توجيهه لسورة آل عمران.

ومن الآيات التي ذكرها القسطلاني قول الحق تبارك وتعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسۡجِدٗا ضِرَارٗا وَكُفۡرٗا وَتَفۡرِيقَۢا بَيۡنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَإِرۡصَادٗا لِّمَنۡ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبۡلُ ﴾.(التوبة 107)

أورد القسطلاني أن قراءة نافع وابن عامر، وكذا أبو جعفر بغير واو قبل﴿الَّذِين﴾ كمصاحفهم، فـ﴿الَّذِينَ﴾ على هذه القراءةِ مبتدأ، خبره محذوف، أي وفيمن وصفنا﴿ الَّذِينَ اتَّخَذُوا﴾، وقال الداني:" خبره ﴿لا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ﴾(التوبة 110)، وقيل:﴿لا تَقُمْ فِيهِ أَبَداً﴾(التوبة 108).

وقرأ الباقون بالواو كمصاحفهم عطفا على ما تقدم من قصصهم السابقة نحو:﴿وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ﴾(التوبة 106)، وقيل:﴿وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ﴾(التوبة 61).

وعند الرجوع إلى كتب النحاة وجدت في توجيه قراءة (حذف الواو) ثلاثة أوجه وهي:

الوجه الأول : ذهب أصحاب هذا الوجه إلى أنه مبتدأ وفي خبره، أقوال

الوجه الثاني : يرى ابن خالويه أن (الذين) بدل من قوله: (وآخرين) أو من قوله: (وممن حولكم)(100).

الوجه الثالث: ذهب الزمخشري أنه منصوب على الاختصاص(101). واتبعه السمين الحلبي في قوله(102).

وقرأ الجمهور: قوله تعالى (والذين اتخذوا) بالواو(103).

وفيه ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن يكون معطوفاً على (وآخرون مرجون)؛ أي: ومنهم الذين اتخذوا مسجداً. هذا ما ذهب إليه النحاس(104)، ومكي القيسي(105)، والطبرسي(106)، والعكبري(107)، والقرطبي(108)، وأبو حيان(109).

وذكر السمين الحلبي امتناع وجه البدل من (آخرون) لأجل العاطف(110).

والوجه الثاني: في هذا الوجه يرى النحاس جواز أن يكون (الذين) رفعاً بالابتداء والخبر محذوف كأنهم معذبون أو نحوه(111. وإلى هذا ذهب القرطبي(112.

أما الوجه الثالث: فصاحبه الزمخشري الذي جعل قوله تعالى: (والذين اتخذوا) في محل نصب على الاختصاص، كقوله تعالى: (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ)(سورة النساء:162)(113).

والذي يتبين أن لكلتا القراءتين وجها صحيحاً من ناحية الإعراب والمعنى.

الخـاتــمة

الحمد لله الذي بحمده تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله الطيبين الطاهرين, وصحبه الأبرار.

إنَّ قيمة كل عمل في قطافهِ وميزة كل بحث في نتائجهِ، وها نحن بعد هذه الرحلة في رحاب المسائل النحوية للقراءات القرآنية في كتاب لطائف الإشارات لفنون القراءات, نقف عند أهم ما تمخّض عنه البحث, وأنتجته الدراسة:

- حقيقة الاختلاف بين القراءات القرآنية، هو اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد، ويعد هذا مظهراً من مظاهر الإعجاز لهذا الكتاب المبارك. .
- تمثل القراءات القرآنية ثروة لغوية كبيرة، إذ تمثلت فيها أحكام نحوية كثيرة , وظواهر لهجية متعددة، كما أن لها أثر بالغ في تنوع المعاني التفسيرية، وتعددها وثرائها.
- يُعدُّ القسطلاني عالماً جليلاً من علماء القراءات القرآنية ، وتبين ذلك من خلال ما تعرّفنا عليه في التمهيد من حياته الشخصية والعلمية، ويشهد لذلك ما تركه من مؤلفات مختلفة في علوم القرآن وغيرها .
- يُعد هذا الكتاب من الكتب المهمة المصنفة في علم القراءات لأهمية موضوعه ، وما يحويه من آراء وأفكار للقسطلاني ، ومَنْ سبقه من العلماء .
- كشف البحث عن قدرة القسطلاني في توجيه القراءات القرآنية توجيهاً نحوياً بما ينم عن كفايته البارعة في هذا المنحى فضلاً عن ثقافته العميقة المتنوعة، فهو لم يكن

يعرض الآراء معزوة إلى أصحابها فقط ، بل كان يناقش الآراء رادّاً ومضعفاً، ومستبعداً، وموازناً ومؤيداً، ومفنداً.

توصيات الدراسة :

- تضافر جهود طلبة العلم لخدمة القرآن الكريم، والكشف عن الأسرار الكامنة في ألفاظه فيما يفيد البشرية في دينها، ودنياها، وآخرتها.
- مواصلة البحث في موضوع القراءات، والعمل على تخصيص الدراسة في جانب محدد" صوتية –صرفية– نحوية –دلالية" ، حتى لا يتشتت الجهد فتقل الفائدة والنفع.
- فتح قسم خاص للقرآن وعلومه في كلية الآداب، فيه يدرس علم القراءات، وعلم التوجيه وغيرها من العلوم التي تخدم كتاب الله تعالي
- الاهتمام باللغة العربية وعلومها، وتقديمها على كلِّ اللغات، والتخاطب بها واستخدامها في كلِّ المجالات .
- الاهتمام بدراسة علم النحو في المراحل الدراسية المختلفة.
- الاهتمام بتراث الإمام القسطلاني الذي لا يزال بحاجة إلى خدمة كبيرة لا يقوم بها شخص واحد، وإنَّما لا بد أن تكون هناك مؤسسة علمية تشرف على تحقيق تراث هذا الإمام ، وغيره من الأئمة الأعلام.

هذا أهم ما أتحفتنا به هذه الرحلة في ثنايا لطائف الإشارات لفنون القراءات، ونسأله تعالى حسن الختام. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

1 انظر: لطائف الإشارات للقسطلاني396/2، الدر المصون للسمين الحلبي 277/4،.

(2) ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد:244، والمستنير في القراءات العشر لابن سوار: 329.

(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: 439/1.

(4) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 256/1.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 179/2.

(6) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 499/1، الكشف للقيسي : 406/1، مشكل إعراب القرآن للقيسي: 227/1، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : 193/6.

(7) ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم ,للحموز: 202/2، والتأويل النحوي عند النحاس, رسالة ماجستير : 24.

(8) التبيان في إعراب القران: 439/1.

(9) معاني القرآن وإعرابه: 179/2.

(10) التبيان في إعراب القرآن: 439/1.

(11) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 499/1، وينظر: معاني القرآن وإعرابه: 179/2.

12 لطائف الإشارات 577/2

13 ينظر الروضة , لابي علي المالكي 279/2، إتحاف فضلاء البشر , للبناء 92/2.

14 ينظر مفردة الحسن , للأهوازي 308، المبهج 2 , لسبط الخياط/323، إيضاح الرموز , للقباقبي 424.

(15) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 645/2.

(16) ينظر: معاني القرآن للفراء:438/1، معاني القرآن للأخفش: 331/2ن إعراب القرآن للنحاس: 19/2.

(17) ينظر: التبيان في إعراب القرآن:645/2.

(18) ينظر: التعبير القرآني , لفاضل السامرائي : 33.

19 لطائف الإشارات 481/3

20 انظر: الروضة 877/2، النشر , لابن الجزري 353/2، الإتحاف 400/2.

21 انظر في توجيه القراءتين: الحجة للقراء السبعة ,للفارسي 39/6، حجة القراءات لابن زنجلة 599.

22 انظر: المبهج 241/3، إيضاح الرموز 612.

23 الدر المصون 270/9.

24 انظر: ارتشاف الضرب , لابي حيان الأندلسي 2170/4.

25 أي: المجمع على تواتر قراءتهم.

(26) إعراب النحاس: (821)، ينظر: الأوجه الإعرابية وعلاقتها بالمعنى في القراءات , رسالة ماجستير: (83-82).

(27) ينظر: إعراب النحاس: (821).

(28) ينظر: الحجة في القراءات السبع, لابن خالويه : (273).

29) ينظر: الكشف: (319/2).

(30) ينظر: المحرر الوجيز , لابن عطية : (454/5).

(31) معاني الفراء: (378/2).

(32) الجامع لأحكام القرآن: (29/15).

(33) ينظر: جامع البيان في تأويل آي القرآن: (518/20).

34 لطائف الإشارات 684/3

35 انظر: الروضة 941/2، النشر 383/2، الاتحاف515/2.

36 انظر: مفردة الحسن:506، 506/3، إيضاح الرموز:686.

37 انظر في توجيه القراءتين: الحجة للقراء للفارسي 255/6، حجة القراءات لابن زنجلة: 695، الموضح 1237/3.

38 الكشاف , للزمخشري : 460/4.

39 البحر المحيط , لأبي حيان الأندلسي 206/8.

40 الدر المصون 202/10.

41 الكشاف 460/4.

42 التبيان 1204/2.

43 البحر 206/8.

44 الدر المصون 203/10.

45 التبيان 1204/2.

(46) ينظر: معاني الزجاج وإعرابه: (88/5)، والجامع لأحكام القرآن: (205/17)، والبحر المحيط: (206/8).

(47) المحتسب , لابن جني : (309/2)، ينظر: تأويل مشكل القرآن , لابن قتيبة : (204/2)

(48) ينظر: إعراب النحاس: (1088)، والكشف: (404/2)، والأوجه الإعرابية وعلاقتها بالمعنى في القراءات القرآنية: (109).

49 ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن , للطبري : (107/23-106).

50 لطائف الإشارات 51/4

51 انظر: المستنير 506/2، النشر 393/2، الإتحاف 569/2.

52 انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي 336/6، الحجة لابن زنجلة: 731، الموضح 1310/3.

53 كنز المعاني 301/أ

(54) ينظر: لطائف الإشارات 180/2 ،السبعة في القراءات: 169، الكشف: 263/1.

(55) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 110/1.

(56) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 146/1، معاني القرآن وإعرابه: 200/1، إعراب القرآن للنحاس: 209/1، الحجة في القراءات السبع: 64، الكشف: 263/1، البيان في غريب إعراب القرآن , للأنباري: 121/1.

(57) التبيان في إعراب القرآن: 110/1.

(58) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 64/2.

(59) ينظر: اثر القرآن والقراءات في النحو: , اللبدي :321، والنحويون والقراءات القرآنية , د/ زهير غازي : 105-106.

(60)لطائف الإشارات 236/2 ،السبعة في القراءات: 191، وينظر: حجة القراءات: 147-148.

(61) السبعة في القراءات: 191، وينظر: البحر المحيط: 325/2.

(62) ينظر: الكشف: 216/1، المشكل: 292/1، والبيان في غريب إعراب القرآن: 178/1، والتبيان في إعراب القرآن: 221/1.

(63) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 222/1.

(64) ينظر: البحر المحيط: 325/2.

(65) ينظر: حجة القراءات: 148.

(66) ينظر: حجة القراءات: 148، البحر المحيط: 325/2.

(67) ينظر: البحر المحيط: 325/2.

(68) ينظر: جامع البيان: 94/3.

(69) البحر المحيط: 326/2.

(70) لطائف الإشارات 236/2.

(71) ينظر: حجة القراءات: 148، مشكل إعراب القرآن: 292/1، الكشاف: 152/1، المحرر الوجيز: 464/2.

(72) ينظر: حجة القراءات: 148، المشكل: 292/1، الكشاف: 152/1.

(73) ينظر: المحرر الوجيز: 464/2.

(74) ينظر: معاني النحو , فاضل السامرائي : 395/4.

75 لطائف الإشارات 311/3

76 انظر: غاية الاختصار , للهمذاني : 594/2، النشر 334/2، الإتحاف 311/2.

77 انظر في توجيه القراءات: الحجة للفارسي 350/5، الحجة لابن زنجلة 514، الموضح 933/2.

78 انظر: البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري 209/2.

79 البيت لعبد الله بن الحر الجعفي ، وهو في الكتاب , سيبويه : 3 /86

(80) ينظر: معاني القرآن للفراء: (268/2).

(81)المصدر السابق: (268/2).

(82) الكتاب: (87/3-86)، ينظر: حجة القراءات: (514).

(83) ينظر: المقتضب , للمبرد : (61/2).

(84) جامع البيان عن تأويل آي القرآن: (302/19).

(85)خزانة الأدب للبغدادي: (373/2).

(86) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : (53/7).

(87) ينظر: الكشف: (251/2).

(88) ينظر: التبيان للعكبري: (991/2)، والدر المصون: (86/11).

89-ينظر لطائف الإشارات (574/3)

90- انظر: المستنير 428/2، النشر 367/2، الاتحاف450/2.

91- انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي 128/6، والحجة لابن زنجلة 641، الموضح 1140/3.

(92) المحرر الوجيز: (37/5)، ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج: (399/4)، والكشف: (353/2) والكشاف: (225/4)، وإتحاف فضلاء البشر: (492) .

(93) ينظر: حجة القراءات: (642)، الكشف: (353/2–354)، والكشاف: (225/4)، المحرر الوجيز: (37/5)، ومفاتيح الغيب: للرازي : (148/14) والإتحاف: (492).

(96) إعراب النحاس: (930) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: (30/16).

(97) ينظر: شرح ابن عقيل: (37/4).

(98) ينظر: الكشف: (7/ 353–354)، وحجة القراءات: (642).

(99) ينظر: إعراب النحاس: (930) والكشف: (353/2)، والتبيان للعكبري: (1133/2).

(100) انظر: الحجة في القراءات السبع: (154).

(101) ينظر: الكشاف: (310/2).

(102) ينظر: الدر المصون: (101/8).

(103) البحر المحيط: (503/5)، وينظر: السبعة: (318)، والتيسير , الداني : (111).

104) ينظر: إعراب النحاس: (382–383).

(105) ينظر: الكشف: (507/1).

(106) ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن , للطبرسي : (122/5).

(107) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: (659/2–660).

(108) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: (253/8).

(109) ينظر: البحر المحيط: (503/5).

(110) ينظر: الدر المصون: (102/5).

(111) ينظر: إعراب النحاس: (383).

(112) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: (253/8).

(113) ينظر: الكشاف: (310/2).